**النقد التاريخي:**

درج المؤرخون عند نقدهم و فحصهم لمدى حقيقة و درجة ثقة ما تتناوله الوثائق التاريخية المدونة عموماً من وقائع على إتباع منهج النقد الخارجي الظاهري و الباطني الداخلي، و يتناول هذا البحث مدى ملائمة تطبيق ذلك المنهج النقدي التاريخي المتبع في الوثيقة الرسمية المدونة على الرواية في التاريخ الشفوي، و الهدف من ذلك هو تقدير مدى أهمية التاريخ الشفوي كمصدر من مصادر المعرفة التاريخية، خاصةً و أن محاولة تطبيق منهج النقد الخارجي و الباطني على الرواية في التاريخ الشفوي هو منهج متبع و مطبق على مصدر تاريخي - الوثيقة الرسمية المدونة - حظي بدرجة عالية من الثقة لدى عدد من المؤرخين. كما و يهدف البحث من خلال محاولته تطبيق منهج النقد الخارجي و الباطني على الرواية في التاريخ الشفوي إلى تبيان إمكانية إسهامه في التحقق من مصداقية مضمون ما تتناوله الوثيقة الرسمية المدونة.

احتلت مسألة البحث عن الحقيقة و المعرفة التاريخية على اهتمام المؤرخين و الباحثين في التاريخ الذي "..لا يمكن معاينته كالفلك، و لا يمكن تجربته كالكيمياء، و لا يمكن استرجاعه لأنه يختص بالإنسان ذاته و الإنسان أشد تعقيدا و أعمق غورا " (1)، لذلك فقد اجتهد المؤرخون حول أفضل السبل و الوسائل التي يمكن أن تؤدى للوصول إلى تلك الحقيقة و المعرفة التاريخية خصوصاً مع تعدد وتنوع مصادرهاً، فظهرت دراسات و مناهج نقدية للمصادر التاريخية، منها ما له علاقة بنقد المكتوب " الوثيقة "، و منها ما له علاقة بنقد الخبر " الرواية الشفوية ".

**الوثيقة التاريخية:**

تصدرت الوثيقة التاريخية مكانة متقدمة و أهمية بالغة لدى عدد من المؤرخين باعتبارها مصدراً أو من بين المصادر التاريخية المعنية بتوثيق أحداث الماضي، و تجلت هذه الأهمية بشكل واضح لدى لانجلو و سينبوس مثلاً الذي أكد على أنه " لا بديل عن الوثائق و حيث لا وثائق، فلا تاريخ " (2) كما و اعتبرها شوقي الجمل بأنها " المصدر الأصلي الذي يعتمد عليه الباحث التاريخي، أو المادة الخام التي يصوغ منها نسيجه ".(3)

والوثيقة في أصلها اللغوي من " ووَثُقَ الشيء، بالضم، وثاقة فهو وثيقٌ أي صار وثيقاً و الأنثى وثيقة، و الوثيقة في الأمر إحكامه والأخذ بالثقة، والجمع الوثائق، "(4)، في الاصطلاح تعرف الوثيقة التاريخية بأنها " كل أثر مكتوب أو محفور أو منقوش"(5) أو هي"كل المصادر المادية من آثار و عمارة و نقوش و أختام و شواهد قبور و مسكوكات و أدوات الاستعمال اليومي و آلات الحرب و اللبس هي أنماط من الوثائق" (6) أما الوثيقة التاريخية المدونة فهي " ورقة أو مجموعة أوراق codexأو سجلات Registers،... فالوثيقة سواء كانت مطبوعة أو مخطوطة فإنها تمثل جميع الأنشطة التي تقوم بها هيأة أو مؤسسة رسمية أو غير رسمية "(7). و يعتبر المؤرخين الوثيقة التاريخية المدونة عموماً و الوثيقة الرسمية المدونة خصوصاً مصدراً تاريخياً مهما لا يمكن الاستغناء عنه في أي جهد أو عمل بحثي في التاريخ و بالأخص إذا كان موضوع البحث يتناول حقبة زمنية في العصور الحديثة، و المقصود بالوثيقة التاريخية المدونة " السجلات و الملفات الخاصة بالحكام و الوزراء و الجيوش و المحافل و القضاة و الأطباء و المؤسسات الاجتماعية و غيرها "(8) أما الوثيقة التاريخية الرسمية المدونة فهي " المستندات المعاصرة للتاريخ الذي نكتب فيه كالرسائل الصادرة من ديوان الإنشاء في الحاضرة إلى الولايات أو الأقاليم التابعة للحكومة المركزية و المنشورات و السجلات و الأحكام و الفتاوى و نصوص المعاهدات و المخالفات و عقود البيع و الشراء و غير ذلك "(9) و الوثيقة التاريخية غير رسمية المدونة هي تلك الصادرة عن مؤسسات لا تتبع لسلطة الحكومة المركزية أي مؤسسات أهلية و خاصة.

**الرواية الشفوية:**

الرواية لغةً " الذي يأتي القوم بعلم أو خبر فيرويه، كأنه أتاهم يريهم من ذلك."(10)، و الرواية الشفوية اصطلاحاً هي ما تتناقله الأجيال شفاهيةً من أحداث مضت و انقضت.

"كانت الراوية الشفوية أول محاولة لنشر العلم، و الرواية هي الطريقة البدائية للعلم عند جميع الشعوب..."(11)، و قد ابتدأ علم التاريخ عند العرب قبيل الإسلام و في صدره معتمداً على الرواية الشفوية و ذلك لانتشار الأمية، و لطبيعة المجتمع القبلي في بلاد العرب الذي كان حريصا على التفاخر بالنسب و الحسب، فكثيراً ما كان أبنائه يروون مفاخرهم و مفاخر قبائلهم و مثالب خصومهم.(12)

بدأت عملية التدوين الحقيقية لدى المسلمين عندما أمر الرسول محمد صلى الله عليه و سلم كُتابه ليكتبوا ما يمليه عليه الوحي في مكة و المدينة على ما توفر من مواد في تلك الفترة، و كان من كُتابه زيد بن ثابت و أبي بن كعب(13)، إلا أن عملية التدوين للقرآن الكريم تلك لم تكن تعني بداية الانتهاء من الاعتماد على الرواية الشفوية، فالرسول صلى الله عليه و سلم لم يأمر قبل وفاته بكتابة ما يصدر عنه من قول أو فعل، " لم تدون السنة في عصر النبي صلى الله عليه و سلم و لم يتخذ الرسول الكريم كتاباً يكتبون ما يصدر عنه،... بل و قد نهى عن كتابتها في أول الأمر ثم أباح لمن يشاء أن يكتب منها ما يريد، و من هؤلاء الذين كتبوا شيئاً من السنة النبوية عبد الله بن عمرو بن العاص "(14)، و بعد وفاته صلى الله عليه و سلم\* استمرت سنته و ما صدر عنه من فعل و قول لفترة بغير تدوين يتم تناقلها شفاهية، إلا أنه و خشية عليها من التحريف و الضياع و النسيان بدأ التدوين الرسمي للحديث الشريف اعتماداً على الرواية الشفوية في عهد الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز الذي أمر قاضيه على المدينة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم بتدوين الحديث و ذلك في القرن الثاني الهجري.(15)

إذا كان العرب و المسلمون اعتمدوا و اهتموا اهتماماً كبيراً بالرواية الشفوية في نقل أخبارهم و توثيق شؤونهم الدينية وفق أصول و مناهج طبقوها فيما عرف بعلم مصطلح الحديث، فقد أخذ الاهتمام بالرواية الشفوية في التراجع تدريجياَ و صولاً إلى القرن التاسع عشر الميلادي مترافقاً ذلك مع تطور وسائل الكتابة و الاعتماد على السجلات و المصادر المكتوبة عند دراسة الأوضاع المالية و الاقتصادية و السياسية للأمم و الدول.

" لقد تميز القرن التاسع عشر بظاهرة هامة هي جمع المصادر التاريخية و نشرها، ساعد على ذلك ما اكتسبه الناشرون من خبرة فنية، فبدأت تظهر مجاميع علمية هامة قدمت للباحث التاريخي مادة علمية وفيرة، فبدأت تظهر مجموعات من الوثائق التاريخية من مصادر متعددة لا حصر لها... "(16)

سجل القرن التاسع عشر الميلادي تركيزاَ و اهتماماَ على هو مكتوب دون المروي خصوصاَ في أوروبا، و اعتبرت الرواية الشفوية أو التاريخ الشفوي أو المحكي بمثابة مصدر لا حاجة و لا ضرورة له. " و نظر إليه الأوربيون على أنه تاريخ لا يعتمد، و كمصدر أقل شأناَ و أدنى درجة من التاريخ المكتوب ذو السمة الأوربية، و المصادر المكتوبة صار ينظر إليها بأنها نتاج عقل أرفع شأناَ و جدير بالاعتماد عليه في المهمة الجليلة ألا و هي تفسير التغيرات و التواصل التاريخي. "(17)، إلا أن هذا التمسك أو حتى التشدد في الاعتماد على ما هو مكتوب و مدون في أي عمل تاريخي بدا أمراً مبالغاً فيه لدى البعض خلال القرن العشرين تقريباً الذي شهد توجهاَ ناحية الرواية الشفوية أو المحكية و تحديداَ خلال فترة الاستعمار بسبب حاجات موضوعية، إذ احتاجت السلطات الاستعمارية فهم المجتمعات المحلية المستعمرة و طبيعة و منطق تفكيرها، و في غياب المصادر المكتوبة كان لابد من الاعتماد على المصادر الشفهية لفهم آلية عمل هذه المجتمعات و بالتالي تسهيل إمكانية السيطرة عليها "(18)

رأى توماس ريكس بأن فترة النضال ضد الاستعمار بعد العام 1945 في آسيا و أفريقيا و أمريكا اللاتينية فرض على المفكرين من أبناء تلك المناطق تحدياَ لمواجهة الكثير من الفجوات التي تتضمنها المعاهدات و الاتفاقيات بعد فحصها، كما مثلت أحاديث القادة و المناضلين في مواجهة الاستعمار جزءاً مما تتناقله الناس في تلك البلدان المستعمرة(19) و من هنا فقد رأى عدد من المؤرخين ضرورة تفعيل و تعزيز دور الرواية الشفوية في العصر الحديث من خلال ما اصطلح على تسميته بالتاريخ الشفوي أو التاريخ المحكي معتمداً على الرواية في منهجيته من الأحياء الذين عايشوا و عاصروا الحدث ليسردوا عن تجاربهم و تجارب غيرهم، و التاريخ الشفوي هو " منهج بحث يعني بدراسة الماضي من خلال الكلمة المحكية المحفوظة في الذاكرة و المنقولة مشافهةً."(20)

**النقد التاريخي:**

إن استحالة تكرار حدوث الواقعة التاريخية بنفس شخوصها و مكان و زمان حدوثها، لا يبرر بأي حال من الأحوال القبول بما فيها على علاته بذريعة و حجة عدم إمكانية إخضاعها للمشاهدة و الاختبار و التجربة بغية التأكد من حقيقتها كما هو حال العلوم التطبيقية، فالتاريخ علم غير قائم على التجربة، " بل [ هو ] علم نقد و تحقيق يقوم على الدراسة و البحث عن الحقيقة و الالتزام بالموضوعية "(21)، والنقد لغةً من " نقدت الدراهم و انتقدتها إذا أخرجت منها الزيف "(22) و يقصد بنقد المادة التاريخية اصطلاحاً " دراستها و تحليلها و استخراج النتائج منها "(23)، وأما مهمة النقد التاريخي فهي " أن نميز في الوثيقة [ المصدر التاريخي ] ما يمكن قبوله على أنه حق "(24).

يعتمد النقد التاريخي أو الفحص أو التحقيق التاريخي على مبدأ الشك و الحذر و عدم التسليم بأن ما يتناوله المصدر التاريخي من أحداث ووقائع هو بالضرورة ملائم للواقع وقت حدوثه بكل تفصيلاته أو حتى في البعض منه، و الشك و الحذر فيما يتضمنه المصدر التاريخي وسيلة لا غاية، وسيلة من أجل دراسته و فهم ما يتضمنه من أحداث، و من ثم استخلاص الحقائق من ثناياه.(25)

إن عملية نقد أو فحص و تحقيق أو تحليل المصدر التاريخي سواء ما كان له علاقة بالمكتوب و المدون " الوثيقة "، أو ما له علاقة بالخبر " الرواية الشفوية " تتطلب جهداً و عملاً منظماً من قبل المعني بالوصول إلى واقعة و حدث تاريخي أقرب ما يكون وقت وقوعه، لذلك فقد درج عدد كبير من المؤرخين على السير ضمن سلسلة مترابطة و متصلة من العمليات النقدية تبدأ أول ما تبدأ به بظاهر المصدر التاريخي ثم باطنه و مضمونه\*، و الحالتان الظاهرية و الباطنية تشكلان عملاً متداخلاً مترابطاً و متكاملاً في سياق العملية النقدية برمتها، إذ لا يمكن البدء و الانتهاء بنقد المصدر التاريخي ظاهرياً دون نقده باطنياً، و لا يجوز البدء و الانتهاء بالنقد الباطني قبل تطبيق النقد الظاهري، كما لا يجوز الاعتماد على المصدر التاريخي أيان كانت ماهيته على ما به من علات و مغالطات حتى وان بدت علاته و مغالطاته محدودة أو قليلة " و كثيرا ما وقع للمؤرخين و المفسرين و أيمة النقل من المغالط في الحكايات و الوقائع لاعتمادهم على مجرد النقل غثا أو سمينا و لم يعرضوها على أصولها و لا قاسوها بأشباهها و لا سبروها بمعيار الحكمة و الوقوف على طبائع الكائنات و تحكيم النظر و البصيرة في الأخبار فضلوا عن الحق و تاهوا في بيداء الوهم و الغلط... "(26).

**النقد الخارجي للوثيقة الرسمية المدونة:**

يقصد بالنقد الخارجي أو الظاهري أو التحليل الخارجي للوثيقة التاريخية الرسمية المدونة "الفحص الشكلي أو المادي للوثيقة... من حيث نوع المادة المكتوب عليها و أداتها من أقلام و أحبار... "(27)، و في نفس السياق أيضا يؤكد عادل غنيم و جمال حجر بأن النقد الظاهري للوثيقة يتطلب التعرف على" الخاتم الذي ختمت به و إلى غير ذلك من الوسائل "(28)، كما و يتطلب النقد الخارجي أو الظاهري التحري عن مؤلف الوثيقة و كاتبها " هل هو ذلك الذي تدعــي الوثيقة أنها من تأليفه أم لشخص آخر ؟ "(29)، "و هل (النص) صحيح كما كتبه صاحبه ".(30)

إن نقد الوثيقة التاريخية الرسمية المدونة نقداً خارجياً أو ظاهرياً يرتكز و يعتمد على خطوتين متلازمتين متتابعتين، الخطوة الأولى تتعلق بكاتب الوثيقة و محررها، أما الخطوة الثانية فهي تلك التي تتعلق بمادة الوثيقة نفسها للتأكد من أصالتها و مدى ملاءمتها للزمان الذي تقول بأنها تنتسب إليه.

تطبيقات النقد الخارجي للوثيقة الرسمية المدونة و في التاريخ الشفوي:

**أولا: أ- محرر الوثيقة الرسمية المدونة:**

صدق و موضوعية أي وثيقة تاريخية رسمية مدونة لابد و أن يخضع لاختبار صحة نسبتها إلى محررها أو كاتبها الذي تدعيه أو الذي تقول بأنها تنتسب اليه، " لابد من معرفة هوية المؤلف... و خلال تقرير صدق ما في الوثيقة من دقائق لابد من أن تتهم بالخداع و التضليل – مهما بلغت الأصالة فيها – حتى تثبت براءتها. "(31)

**ب - راوي الرواية في التاريخ الشفوي:**

لا رواية شفوية بدون راوي، و اعتبار أي شخص في التاريخ الشفوي على أنه راوٍ يتوقف على حقيقة معاصرته و معايشته للحدث، والأمر هنا يختلف عما هو عليه الحال في رواة الحديث النبوي الشريف المتواتر، فبالإضافة إلى كون مضمون ما يرويه الرواة في الحديث الشريف يأخذ طابعا دينيا مقدسا، أيضا فإن من اعتمد عليهم عند جمع الحديث هم " جمع عن جمع يُؤمن تواطؤهم على الكذب كالأحاديث المروية عن الأركان الأصلية و الهيئة العامة للصلاة و الحج، فقد رواها أكثر من واحد، و نقلها عن طبقة كثيرة العدد من الثقات الضابطين كالطبقة الأولى التي سمعت وروت عن الرسول الحديث المتواتر، ثم روى الحديث نفسه طبقة ثالثة كالطبقة الأولى و الثانية في الثقة و الضبط.. و هكذا حتى عصر تدوين الحديث."(33)

إن من الطرق و الوسائل التي يقاس بها مدى واقعية ما يرويه راو عن حدث معين في فترة زمنية ما هو التساؤل للتثبت إن كان فعلا عايش الحدث و عاصره؟، أم أن الأمر محض ادعاء و افتراء؟، و هذا الأمر يتوقف على حسابات الزمن المتعلقة بسن الراوي، و على صفة الراوي و مكانته من الواقعة التاريخية المراد رواية أحداثها، فعندما يدعي الراوي بأنه عايش واقعة تاريخية ما زمن و تاريخ وقوعها، عندها يجب البحث لمعرفة زمن و مكان ولادته، فالراوي ربما يروي واقعة أو حادثة تاريخية كان سنه وقتها لا يتجاوز ثلاث أو خمس أوعشر سنوات\*...إلخ، أو حتى أنه لم يكن وقتئذٍ قد ولد ، أو أنه قد سمعها عن والده أو ممن هم أكبر منه سنا...إالخ، كما أنه و كلما اقترب الراوي من الحدث اقتراباً مباشراً وقت حدوثه، كلما كانت روايته أقرب إلى الوثوق منها إلى تلك الروايات التي لم يتفاعل و لم يعايش رواتها الحدث أو حتى أنه ربما لم يكن قد توفر للراوي الإدراك العقلي و الذهني بحكم سنه للإلمام بالتفاصيل عند وقوع الواقعة التاريخية المراد البحث في أحداثها، و هنا فإن الرواية في التاريخ الشفوي تتطلب راو عايش و عاصر الحدث لا راو سمع من فلان و فلان عن الحدث الذي وقع في قريته في العام 1948م.

**ثانيا: أ- مادة الوثيقة الرسمية المدونة:**

"ولكي يميز المؤرخ الوثيقة الأصلية من الوثيقة المزيفة أو المحرفة... يختبر المواد الكتابية ليرى فيما إذا كانت متأخرة عن التاريخ الذي ترجع إليه الوثيقة، فالورق كان نادراً في أوروبا في القرن الخامس عشر، و الطباعة كانت مجهولة آنذاك، و أما أقلام الرصاص فلم يكن لها وجود هناك في القرن التاسع عشر، و أما الطباعة على الآلة الكاتبة فلم تخترع إلا في القرن التاسع عشر، و لم يصل ورق الهند إلا في نهاية ذلك القرن "(36) يتطلب فحص مادة الوثيقة الرسمية المدونة التدقيق في نوع ورق الوثيقة من حيث كونه يتناسب مع العصر الذي تنتسب اليه، و كذلك هل الوثيقة مطبوعة أم بخط اليد، و التثبت من صحة الختم الرسمي المختومة به الوثيقة الرسمية المدونة.

**ب- مادة الرواية في التاريخ الشفوي:**

الكلمة المنطوقة المحكية التي تخرج من بين الشفاه عربية كانت أو غير عربية هي مادة الرواية الشفوية و عمادها، و المجتمعات الإنسانية و إن تعددت و كثرت فإن لكل مجتمع لغته الخاصة به، و التي قد تتفق أو تختلف مع مجتمع آخر، و الرواية الشفوية و إن كانت نتاج لمجموعة من الحواس كالسمع و الرؤية، إلا أن التاريخ الشفوي لا يرى وسيلة للتعبير غير الذي يخرج من بين الشفاه منطوقا مسموعاَ، " و بعض طرق التواصل غير الشفاهية غنية للغاية... غير أن اللغة أو الصوت المنطوق، هي وسيلة الاتصال المثلى "(38)، فلا يجوز اعتبار لغة الإشارة لمن لا تتوفر لديهم قدرة النطق على أنها رواية شفوية تصلح لأن يعتمد عليها في التاريخ الشفوي، حتى وإن كان ذلك الشخص الذي لا قدرة لديه على النطق قد شاهد الحدث بنفسه و عايشه، لأن لغة الإشارة و إن كانت بديلاً للغة المنطوقة الا أنها بالطبع ليست اللغة المنطوقة نفسها، و لغة الإشارة لا تمنح الشخص لأن يعبر تعبيراً مفصلاً عما تزدحم به ذاكرته من أحداث و وقائع\*.

 كما انه لا يمكن اعتبار رواية شفوية استقيت من شخص أثر الكبر و السن أو المرض في نطقه تأثيراً واضحاً على أنها رواية شفوية يعتد بها في التاريخ الشفوي، فلو أراد باحث مؤرخ أن يوثق و يؤرخ لحالة التهجير و الشتات و المذابح التي تعرض لها الشعب الفلسطيني إبان عام 1948م معتمدا على الرواية في التاريخ الشفوي كمصدر من بين المصادر التاريخية الأخرى، و بدأ الباحث في إجراء المقابلات الشفوية مع أولئك الذين عايشو الحدث و عاصروه و كان من بين من قابلهم شخص " س" الذي بدا عليه و بشكل واضح أثر الكبر و المرض على نطقه، عندها لا يجوز للباحث أن يطلق العنان لنفسه في توضيح بعض المصطلحات الواردة، و التوضيح بأنه قصد من قوله كذا أن يقول كذا، كما أنه و من غير المستحسن الاعتماد على طريقة طرح السؤال على الراوي ليجب بنعم أو لا، لأن دور الراوي في التاريخ الشفوي لا ينحصر فقط في التأكد و الاطمئنان من حقيقة أحداث ووقائع جمعها الباحث المؤرخ من هنا أو هناك، و إنما دوره و مهمته هي في الكشف قدر المستطاع عن تفاصيل التفاصيل لتلك الأحداث و الوقائع.

**النقد الباطني للوثيقة الرسمية المدونة:**

  بعد إجراء النقد الخارجي أو الظاهري للوثيقة التاريخية الرسمية المدونة تأتي الخطوة الثانية و هي خطوة النقد الباطني، و النقد الباطني نفسه يمر بمرحلتين مترابطتين متلازمتين، الأولى هي مرحلة النقد الباطني الايجابي، و يقصد به " تحليل النص التاريخي للوصول إلى المعنى السليم للألفاظ كما قصد بها الكاتب، أي الوصول إلى مضمون الوثيقة و معرفة الظروف التي دون فيها الكاتب النص "(39)، أما المرحلة الثانية من مراحل النقد الباطني فهي ما تعرف بالنقد الباطني السلبي الذي فيه " لا يجب أن تُأخذ المعلومات الواردة في الأصل التاريخي على أنها تعبير عن الحقيقة الخالصة، فكثيرا ما حاد الكاتب عن ذكر الحقيقة تحت ظروف معينة أو حسب أهوائه و ميوله، بل إن الأصول الرسمية من معاهدات و اتفاقات معلنة و غيرها ظهر أنها لا تعبر تماما عن كل الوقائع التي اتفق عليها. "(40)، و اصطلح عبد الرحمن الشيخ على تسمية النقد الباطني عموماً باصطلاح نقد المضمون و هو : "

1- أن أسلوب الوثيقة يتمشى مع الروح العامة لأسلوب العصر الذي كتبت فيه.

2- ألا تورد الوثيقة أعلاماً أو أسماءً لم تكن موجودة زمن كتابة الوثيقة. "(41)

 إن النقد الباطني بمرحلتيه الايجابية و السلبية يستلزم من الباحث إتباع قواعد و أسس ضرورية و هامة، فالنقد الباطني الايجابي يتطلب فحص لغة الوثيقة الرسمية المدونة، و النقد الباطني السلبي يتطلب اختبار مدى صدق و نزاهة و موضوعية مضمون الوثيقة الرسمية المدونة.

تطبيقات النقد الباطني للوثيقة الرسمية المدونة و في التاريخ الشفوي:

**أولا:**

**أ- لغة الوثيقة الرسمية المدونة:**

 لكل عصر من العصور مفرداته و معانيه اللغوية الخاصة به، و هذا أمر على الباحث المؤرخ إدراكه عند استعانته بالوثيقة الرسمية المدونة كمصدر من مصادر الكتابة و التدوين التاريخي، " فالإنسان بالطبيعة يعامل اللغة و كأنها نظام ثابت من الرموز... كما في الجبر و الرموز الكيمائية و فيها لكل تعبير معنى محدد لا يتغير... أما اللغة العادية التي تكتب بها الوثائق فهي لغة عائمة... و لها معان عديدة، نسبية، متغيرة... فكلمة Vol تدل في اللاتينية الكلاسيكية دائما على معنى " أو "، لكنها تدل في بعض الفترات في العصر الوسيط على معنى " و " (واو العطف)، و كلمة Suffragium تدل في اللاتينية الكلاسيكية على " التصويت " ولكنها في العصر الوسيط على النجدة".